أمانة شؤون مجلس الجامعة

ق/34(05/25)/23-خ(14737)

الرسالة السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

ملك المملكة المغربية

يلقيها نيابة عنه

معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة بالخارج

رئيس وفد المملكة المغربية

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (34)

بغداد - جمهورية العراق

السبت: 19 ذو القعدة 1446 هـ الموافق 17 مايو/أيار 2025م

جلالة ملك المغرب

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد،
رئيس جمهورية العراق ورئيس القمة،

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لي في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل لأخي فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، وللشعب العراقي الشقيق، على استضافة هذه القمة، وعلى الجهود الحثيثة التي تم بذلها لتوفير الظروف الملائمة لعقدها، في جو من التآخي والتوافق، متمنين أن تتكلل أشغالها بكامل التوفيق والنجاح.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بالمجهودات الخيرة التي بذلها أخي الأعز، صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين الشقيقة، خلال رئاسته لقمة المنامة.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،

إن الوضع المأساوي الذي تعرفه الأراضي الفلسطينية، والذي يذهب ضحيته يوميا العشرات من السكان المدنيين

الفلسطينيين العزل في الضفة والقطاع، ليسائل المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، حول المعايير الكونية والإنسانية التي يتم التعامل بها مع مأساة الشعب الفلسطيني الشقيق، وما يعانيه من انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولكافة مبادئ وقوف الإنسان.

وأمام الوضع المقلق الذي تعيشه المنطقة، بعد انهيار اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ندعو من هذا المنبر، بناءً على المعطيات التي وضعناها سابقاً لإخراجها من هذا النفق المظلم، إلى ما يلي:

أولاً: الوقف الفوري للعمليات العسكرية، والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف إحياء اتفاق المدنة، في أفق الإعلان عن الوقف النهائي لإطلاق النار.

ثانيا: التدخل الفوري والعاجل لوضع حد للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بالضفة الغربية، خاصة عمليات هدم المنازل، وترحيل السكان الآمنين العزل من المناطق الخاضعة أمنياً للسلطات الإسرائيلية.

ثالثا: العمل على تأمين استمرار المساعدات الإنسانية، وخاصة المواد الطبية والغذائية، إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم عرقلتها لأي سبب كان.

رابعاً: الحفاظ على دور وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، ودعمها للقيام بالمهام المنوطة بها من طرف المجتمع الدولي لفائدة السكان المدنيين.

خامساً: وضع خارطة طريق متكاملة لإطلاق ورش إعادة الإعمار التي أفرزتها الحقبة العربية الاستثنائية الأخيرة، دون تهجير السكان، وذلك بإدارة من السلطة الفلسطينية وإشراف عربي ودولي.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،

إنطلاقا من ثوابت السياسة الخارجية للمملكة المغربية، ومسؤوليتها التاريخية حيال أشقائها، ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، فإننا نجدد التأكيد على ما يلي:

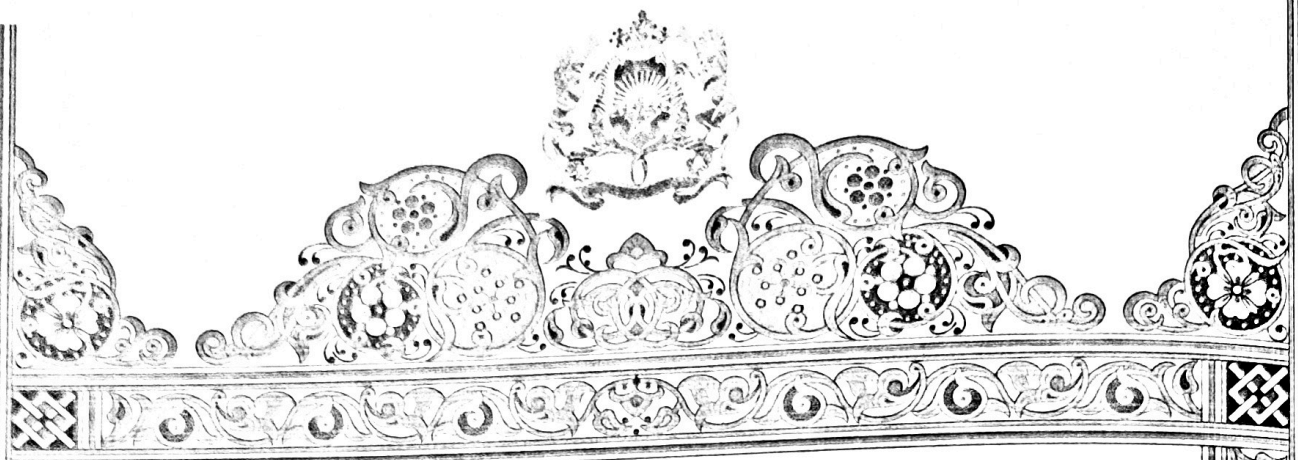

ضرورة فتح الآفاق أمام سبل الحلّ السياسي، بهدف إقرار سلام منصف وعادل في المنطقة، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وإقامة الدّولة الفلسطينية المستقلة، على حدود يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفك الحصار عن قطاع غزة جزء لا يتجزأ منها.

تقديم ما يكفي من الدعم للسلطة الفلسطينية، برئاسة أخينا فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن، وتقوية مؤسساتها، بما يستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى الأمن والسلم والتقدم والازدهار.

التأكيد على أن المصالحة الوطنية تبقى هي المدخل الأساسي لتقوية الموقف الفلسطيني، في أي عملية سلام مرتقبة.

ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، سنواصل الدّفاع عن المقدسات، وعلى رأسها القدس الشريف، من خلال المزاوجة بين العمل السياسي والدبلوماسي والعمل الميداني، الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس، في إنجاز مخططات ومشاريع ملموسة، ترمي صيانة الهوية الحضارية والرمزية للمدينة المقدسة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمقدسيين، ودعم صمودهم وبقائهم في القدس.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،

إن الظرفية الاستثنائية الدقيقة والعصيبة، التي تنعقد فيها هذه القمة العامة، تستوجب توافر إرادة سياسية صادقة، تؤمن بالبناء المشترك، والالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها وبالامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، واحتضان حركات النزايبة، والابتعاد عن التدخل في شؤونها الداخلية، واحتضان حركات انفصالية تبرأ منها التاريخ، ولم يعد لها مكان في ظل التغيرات والتطورات الدولية الراهنة.

ومن هذا المنطلق، فإن نجاعة العمل العربي المشترك لن تتحقق إلا باستكمال ورش إصلاح منظمتنا الذي انطلق منذ سنوات، وبالشكل الذي يلبي طموحات دولنا، في إطار من التوافق والانسجام.

وإن المملكة المغربية تدعم كل المبادرات الكفيلة بتطوير التعاون العربي المشترك، لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وندرة المياه، والتصدي العاجل للآثار السلبية لتغير المناخ.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،

إن تعزيز مبادئ التضامن السياسي ودعم القضايا العربية، لن يحقق أهدافه إلا بإقامة شراكات اقتصادية وتجارية بينية قوية، كفيلة بفتح أوسع الآفاق لتحقيق شروط النماء والرخاء لجميع الشعوب العربية.

وبالرغم من الأهمية الكبرى التي يحظى بها الجانب الاقتصادي، كقاطرة لتقوية منظومتنا العربية، فإن الواقع يعكس ضعفا كبيرا، إن على مستوى التبادل التجاري أو تدفق الاستثمارات، وكذا في الاستفادة من التجارب الناجحة في المجال الصناعي والخدماتي بين دول منطقتنا، رغم بنية اقتصاداتها المتكاملة.

فقد سجلت المنطقة العربية نموا متواضعا لا يتجاوز نسبة 1.9٪ في سنة 2024، في ظل حالة عدم اليقين المتزايدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. كما أن منطقتنا تظل بعيدة عن منزلة الاقتصاد الرائد من حيث مستويات المعيشة، بسبب تدني الجنائية وضعف المنافسة وبيئة العمل وهشاشة القطاع الخاص.

ولعل الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة، يعد فرصة مفيدة للتنمية والانتقال إلى أنماط اقتصادية خضراء أكثر استدامة، والانخراط في التطورات التي يعرفها العالم، لصالح شعوب منطقتنا العربية.

وتبقى منطقة شمال إفريقيا الأقل اندماجا من الناحية الاقتصادية على مستوى العالم العربي، والأقل حيوية من ناحية التجارة البينية، رغم ما تزخر به من ثروات طبيعية وإمكانيات اقتصادية.

وأمام هذا الوضع لا يسعنا إلا أن نعبر، من جديد، عن أسفنا على عدم قيام اتحاد المغرب العربي بدوره الطبيعي في دعم تنمية

مشتركة للدول المغاربية، ولاسيما من خلال ضمان حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين دوله الخمس.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،

في ظل الأوضاع الأليمة والمؤسفة التي تعيشها بعض الأقطار العربية الشقيقة، فإن المملكة المغربية لم ولن تدخر أي جهد من أجل رأب الصدع، والمساهمة في إيجاد حلول للأزمات التي تتخبط فيها منطقتنا العربية، على أساس تغليب الحوار والمبادرات السلمية، بعيدا عن منطق الفوضى والحلول العسكرية.

وأخص بالذكر هنا، الأزمة في ليبيا الشقيقة، التي انخرطت المملكة المغربية، منذ بدايتها، بكل عزم ودينامية في الجهود الدولية والإقليمية، الرامية إلى التوفيق بين فرقائها السياسيين، وتيسير مساعيهم من أجل إيجاد حل لتلك الأزمة.

أما فيما يتعلق بالشقيقة سوريا، فإن المملكة المغربية تجدد التأكيد على موقفها التاريخي الثابت، والذي سبق وأن عبرنا عنه في رسالتنا الأخيرة لفخامة الرئيس أحمد الشرع، والمتمثل في دعم ومساندة الشعب السوري الأبي لتحقيق تطلعاته إلى الحرية والأمن والاستقرار، والحفاظ على الوحدة الترابية لسوريا وسيادتها الوطنية.

وتجسيدا لهذا الموقف إزاء أشقائنا في سوريا، ودعما لهذا المسار الواعد، فإن المملكة المغربية قررت إعادة فتح سفارتها بدمشق، التي تم إغلاقها سنة 2012، مما سيساهم في فتح آفاق أوسع للعلاقات الثنائية التاريخية بين بلدينا وشعبينا الشقيقين.

كما يتابع المغرب أيضا وبانشغال عميق، التطورات الخطيرة التي تجري في بعض الدول العربية، كاليمن والسودان ولبنان. ويؤكد انخراطه ودعمه لكل المساعي والجهود الرامية إلى الدفع بالعملية

السياسيّة المبغيّة إلى الاستفزاز والتلاعب في هذه الدول العربيّة، وتجاوز الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسيّة، والحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول العربيّة الشقيقة.

وفي الختام أجدّد التأكيد على استعداد المملكة المغربيّة الكامل للانخراط في أي دينامية من شأنها أن ترتقي بالعمل العربي المشترك، بما يسهم في تحقيق تطلعات شعوبنا إلى المزيد من الأمن والاستقرار والتقدّم والازدهار.

وفقنا الله لما فيه خير شعوبنا العربيّة،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،